حذف جملة الشرط في القرآن الكريم

الباحثة

رقية أحمد عثمان حكمي

كلية اللغة العربية الدراسات العليا
قسم اللغة والنحو والصرف
جامعة أم القرى

ملخص البحث:

تقوم فكرة الدراسة على حصر جملة الشرط وما يتعلق بها في القرآن الكريم، والهدف من ذلك استقراء مواضع الحذف الواردة في القرآن الكريم، ودراستها دراسة نحوية.

وقد جاء هذا البحث في **مبحثين**:

المبحث الأول: التعريف بالشرط، والجملة الشرطية وأجزائها

المبحث الثاني: الحذف في جملة الشرط

ثم كانت الخاتمة وقد ضمَنتُها نتائج هذا البحث، وأهمها:

اطراد حذف الشرط في القرآن الكريم قبل الجواب المصدر بالفاء.

والله أسأل أن يكون هذا البحث لبنة صالحة في صرح الدراسات اللغوية القرآنية.. إنه ولي ذلك والقادر عليه..

المقدمة

الحمدُ لله الذي جعلَ أمةَ محمدٍ خيرَ الأممِ، وأنزلَ عليها كتابَه، فكان أعظمَ الكَلِم، ميّزَهُ بالحجةِ الداحضةِ، والآياتِ الواضحةِ، والأساليبِ القادحةِ، ودعَمَهُ بأعظمِ البيانِ، وكَلَلَه بحروفٍ فاقتْ فَوحَ الريحانِ، ولَمعةِ الفرائدِ والعِقدان، ثم أما بعد:

فإن مما يُعينُ على فَهْمِ القُرآنِ، وتَدَبرِ أَحكامِه، ومعرفة مُعْجِزِهِ، وفائقِ أَضرِبِه، دراسةُ أساليبِه، وطُرقِ إبانَتِه، ووضوحِه، حيثُ إن القرآنَ ما نَزَلَ بلغةٍ عامة يفهمُها كلُ مَن قَرَأَ، بل لابدَ أن يكونَ ذا إلمامٍ بلغةِ العربِ، وطريقِ بيانِهم، وليس هذا داعمًا على أن القرآنَ لا يُفهم، بل إن القرآنَ غيرُ مبتذلٍ في الفَهْم، ولا رديءٍ في النظْم، فهو آيةٌ مُعْجِزَة، تحدى اللهُ به أربابَ البلاغةِ، ومَعِينَ الفصاحةِ قريشًا وغيرَها، فعَجَزُوا ولم يُقدموا، وزعموه سِحرا، وجنونا، وكِهانة، وما هو إلا تنزيل العزيزِ العليم.

وإنّ مِن طُرقِ دراسةِ أساليبِ القرآن، دراسةَ الحذفِ فيه، وما يقعُ تبعًا له من آثارٍ، وما يَنتُجُ عنه من معانٍ لا يكادُ يستطيعُها المِصْقَعُ العرمرمُ للغة، وحيث إن الحذفَ من أركانِ اللغةِ والبيانِ، ومن أجلِّ أساليب القرآن، كانت به الفصاحة.

ثم إنه لن يستقيمَ إن كان ثمةَ حذفٌ أن تضعَ بدلا عنه ذكرًا، أو إطنابًا، فليسَ هذا بكلامٍ مختلقٍ بشري، بل هو كلامُ اللهِ ربِ العالمين، ومن أحسن من الله حديثا.

وقد تبينَ لي أن: "حذف جملة الشرط في القرآن الكريم "جديرٌ بالبحثِ؛ فمن حقِ القرآنِ علينا دراسةُ أساليبِه، وتراكيبِه، ومفرداتِه النَحْويةِ حتى نصِلَ إلى أسرارِه، ومكنوناتِه الخفيةِ، ولأسبابٍ أخرى منها..

- أني رأيتُ الحذفَ من أكثرِ الأساليبِ ثراءً في كتابِ ربي، ومن أنفسِها جواهرا، يجدُ الباحثُ معه إمتاعًا، وأنسا في الوصولِ إلى أسرارِه المكنونة.
- أنني – وبإذن الله – سوف أستفيدُ من دراستِي لجملِ الشرط في القرآنِ من خلالِ عرضِ آراءِ النحاةِ، والمفسرين، والقراءِ، والبلاغيين.
- لتنوعِ المحذوفِ بعدَ جملِ الشرط.
- أن حذفَ جملِ الشرط في القرآنِ الكريمِ مازالت خافيةً عند بعضِ الدارسين، والباحثين.
- خدمةً لكتابِ ربي، والبحثِ عن نفائسِه، ودررِه، وخدمةً لمحبي لغتِه، وأسلوبِه، وعجيب بيانِه.

فما كان من صواب فمن الله وحده وعليه التكلان و ما كان من خطأ فمن نفسي..

حذف جملة الشرط

وفيه مبحثان:

المبحث الأول

التعريف بالشرط، والجملة الشرطية وأجزائها:

أولا: الشرط لغة:

" يقال: قد أشرط من إبله، وغنمه، إذا أعد منها شيئًا للبيع، وقد أشرط نفسه لكذا وكذا، أي: أعلمها له، وأعدها، قال الأصمعي: ومنه سمي الشرط شرطًا؛ لأنهم جعلوا لأنفسهم علمًا، يعرفون به، ومنه أشراط الساعة، أي: علاماتها"[١].

وقال الجرجاني: هو تعليق شيء بشيء، بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني.

وقيل: الشرطية: ما تتركب من قضيتين، وهو الذي يتوقف عليه الشيء، ولم يدخل في ماهيته، ولم يؤثر فيه[٢]. وقيل: "الشَّرْطُ: إلزامُ الشيءِ، والتِزَامُهُ في البيعِ، ونحوِه" [٣].

---

[١] – إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف: ج٢/ ٢٢٩.

[٢] – التعريفات: ص ١١٨.

[٣] – القاموس المحيط، للفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة (بيروت – لبنان)، ط١: ص٨٦٩.

ومن خلال المعاني السابقة يتضح لي أن الشرط عبارة عن روابط متلازمة، لا تنفك إحداها عن الأخرى، وهذه الروابط تشكل جملة في اللغة العربية، تسمى عند النحاة بالجملة الشرطية.

ثانيا: أجزاء الجملة الشرطية:

جملة الشرط جملةٌ مركبة، تشتمل على ثلاثة أركان:

أداة الشرط، وتسمى بـ (حروف الجزاء) [١].

ثم من جملتين متلازمتين، لا يتم معنى الأولى إلا بالثانية، تسمى الأولى: جملة الشرط: " وهي تتكون من فعل، وفاعل" [٢].

والثانية: جواب الشرط، "وتتكون -أيضا- من فعل، وفاعل"[٣].

وحروف الشرط تجزم الأفعال[٤]، وتربط كل جملة من الشرط، والجزاء (الجواب) بالأخرى، حتى تصيرا كالجملة الواحدة، نحو المبتدأ، والخبر[٥].

---

١ – الكتاب: ج٣/٥٦، تسمى بحروف الجزاء عند سيبويه، وهي كالتالي:
الأسماء: (أ) ظروف: أي حين، متى، أين، أنى، حيثما. (ب) غير ظروف: من، ما، أيهم.
غير أسماء: إن، وإذ ما.

٢ – شرح المفصل لابن يعيش: ج٥/ ١٠٥.

٣ – شرح المفصل لابن يعيش: ج٥/ ١٠٥.

٤ – الكتاب: ج ٣/٦٣.

٥ – شرح المفصل لابن يعيش: ج٥/١٠٦.

المبحث الثاني
الحذف في جملة الشرط

عندما تطول التراكيب، ويعتريها ثقل، يقع الحذف فيها حينئذ؛ تجنبا للإطالة، وبعدا عن الثقل، وجنوحا للاختصار؛ ليكون المعنى أكثر وضوحا، وقوة، وغالبا ما يتم هذا النوع من الحذف في الأساليب المركبة من أكثر من جملة، كجملة الصلة، وأسلوب الشرط، وأسلوب القسم، وأسلوب الاستفهام.

ومن تلك الجمل -كما ذكرت آنفا -جملة الشرط التي تتكون من: (أداة الشرط، وفعل الشرط، وجواب الشرط) وقد تعرض العلماء لمواضع حذفها، وحذف أجزائها، يمكن تناولها فيما يلي:

أولا: حذف أداة الشرط:

الأصل عدم الحذف، إلا إذا دل دليل عليها، وتحذف كثيرا مع فعل الشرط [١]، ولا يجوز حذفها بدونه، قال السيوطي: "لا يجوز حذف أداة الشرط، ولو كانت (إن) في الأصح"[٢]، لكن حذفها مع فعلها عند بعض النحاة جائز [٣].

---

١ – شرح الأشموني: ج٤/٣٩.

٢ – همع الهوامع: ج٢/٤٦٥.

٣ – الكشاف: ج٢/٧٤، ج٤/١٣٧، وشرح الأشموني: ج٤/٣٩.

ثانيا: حذف فعل الشرط:

يحذف فعل الشرط في خمسة مواضع:

الموضع الأول: ما حكاه سيبويه، وهو يتحدث عن إضمار (كان) مع اسمها بعد إن الشرطيّة، حيث يقول: "الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيرا فخير، وإن شرا فشر"[١].

والتقدير: إن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شرا فجزاؤهم شر[٢].

الموضع الثاني: بعد (أن) الشرطية متلوّة بما النافية، أو حذفه بعد" أنْ" متلوة بلا[٣]، وذلك مختص بالضرورة عند أبي حيان، نحو قول الأحوص الأنصاري[٤]:

فطلِّقْها فلستَ لها بكُفْءٍ وإلاّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

---

١ – الكتاب: ج١/٢٥٨.

٢ – الكتاب: ج١/ ٢٥٨، وشرح الكافية للرضي: ج ١٢٠/٢، والمفصل: ص ١٠٢، ومغني اللبيب: ج٢/٧٢٥.

٣ – البحر المحيط: ج٥/٤٨٧.

٤ – البيت من الوافر، وهو في ديوانه، تحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي (القاهرة – مصر) ط٢، ص: ٢٣٨، وهو في التسهيل: ج ٤/ ٨٠، ومغني اللبيب: ج٢/ ٧٤٤، وخزانة الأدب: ج٢/ ١٥١.

اللغة: " كفء" أي: لا نظير له، وكل شيء ساوى شيئا حتى يكون مثله فهو مكافئ له. الصحاح: ج٢/٧٧، مادة (ك ف أ).

والشاهد قوله: {وإلا يعل} حذف فعل الشرط، والاستغناء عنه بالجزاء بعد" أنْ" متلوة بـ "لا" ضرورة.

وقال الرضي في شرحه: "ويحذف في السعة شرطها وحده إذا كان منفيا بلا، مع إبقاء (لا)، نحو ذلك: إيتني وإلا أضربك، أي: وإلا تأتني أضربك"[١]، أما عند ابن هشام فحذفه كثير مطرد [٢].

الموضع الثالث: بعد "إنْ"في (باب الاشتغال)، وذُكِر أنه لا يحفظ مثل هذا الحذف، إلا في (إن) وحدها[٣].

إلا أنه في الحقيقة قد يقع الحذف مع غير" إنْ " في مثل هذا الموضع ضرورة[٤]، كقول هشام المري[٥]:

فمن نحن نُؤمنْه يبتْ وهو آمن ومن لا نُجِرْهُ يُمسِ منا مفزّعا

أي: فمن نؤمنه..

وقول كعب بن جُعيل [٦]

---

١ – شرح الرضي للكافية: ج٤/٧٣.

٢ – مغني اللبيب: ج ٢/٧٤٤.

٣ – البحر المحيط: ج٥/٤٨٦.

٤ – التسهيل: ج ٤/٧٤.

٥ – البيت من الطويل، وهو في الكتاب: ج٣/ ١١٤، ومغني اللبيب: ج٢/ ٤٦٣، وخزانة الأدب: ج٩/٣٨، ٤٠.

اللغة: " نجره": من "جَارَ"، الذي أجرته من أن يظلمه ظالم. الصحاح: ج ٣/١٨١، مادة (ج و ر).

" مُفَزّعا ": والمفزع: الملجأ. وفلان مفزع للناس. الصحاح: ج ٤ / ٣٩٣، مادة (ف ز ع).

والشاهد قوله: " فمن نحن"، فـ "نحن": فاعل لفعل محذوف هو "فعل الشرط" يفسره المذكور حُذِف ضرورة، والتقدير: "فمن نؤمنه".

٦ – البيت من الرمل في الكتاب: ج ٣/ ١١٣، وشرح الرضي للكافية: ج١/٣٣٧، والتسهيل: ج ٣/ ١١٤، وخزانة الأدب: ج ٣/ ٤٧، ج ٩/٣٨، ٣٩.

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيْحُ تُمِيِّلْهَا تَمِلْ

وغير ضرورة، كما مر في حذف أداة الشرط.

الموضع الرابع: بعد الطلب[١]، وهو مطردٌ[٢] إذا دل عليه دليل، والدليل هو سياق الآيات الكريمة، نحو: {**قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ**}[٣]، أي: (فإن تتبعوني يحببكم الله)، ونحو قوله: {**فَٱتَّبِعۡنِيٓ أَهۡدِكَ صِرَٰطًا سَوِيّٗا**}[٤] أي: فاتبعني فإن تتبعني أهدك صراطا سويا، ونحو قوله - تعالى-: {**رَبَّنَآ أَخِّرۡنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ نُّجِبۡ دَعۡوَتَكَ وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَ**}[٥].

اللغة: " الصعدة": القناة التي تنبت مستوية فلا تحتاج إلى تثقيف وتعديل؛ وامرأة صعدة: مستوية القامة، شبهها بالقناة. الصحاح: ج ٣/٦٠. مادة (ص ع د).

" حائر": يقال: فلان حائر بائر، من الهلاك، ومن الكساد. الصحاح: ج ٣/ ٢٠٢. مادة (ح و ر).

والشاهد قوله: {أينما الريح }، فتكون الريح فاعلة بفعل محذوف هو "فعل الشرط"، يفسره المذكور، أي: أينما تميّلها الريح تميلها.

[١] – المقصود بها الجملة الطلبية الإنشائية سواء كانت: أمرا نحو: " اجتهد"، أو نهيا نحو: " لا تكذب "، أو استفهاما نحو: "هل جزاء الإحسان إلا الإحسان "، أو تمنيا نحو: " ليت الشباب يعود " أو نداءً نحو: " أيها الطلاب اجتهدوا". موسوعة النحو والصرف والإعراب: ص ٣٢٧.

[٢] – مغني اللبيب: ج ٢/ ٧٤٣.

[٣] – سورة آل عمران: ٣١.

[٤] – سورة مريم: ٤٣.

[٥] – سورة إبراهيم: ٤٤.

الموضع الخامس: يُحذف مع الأداة [١]، وهو كثير في رأي الأشموني[٢]، وذلك نحو قوله - تعالى: {**إِن أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ**}[٣] أي: فإن لم يتأت إخلاص العبادة لي في هذه البلدة فإياي فاعبدون في غيرها. وحسن ابن هشام تقدير أبي البقاء؛ لقوله -تعالى-: {**فَذَٰلِكَ ٱلَّذِي يَدُعُّ ٱلۡيَتِيمَ**}[٤]. أي: إِنْ تَأَمَّلْتَهُ، أَوْ إِنْ طَلَبْتَ عِلْمَهُ، أو إن أَردتَ مَعرِفته[٥].

ثالثا: حذف جواب الشرط:

يحذف فعل الشرط إذا وجد ما يحل محله، ويدل عليه، وكثيرا ما تحذف جملة جواب الشرط، إما اختصارا، أو لأغراض بلاغية، أو نحوية [٦].

ولحذف الجملة الجوابية مواضع ثلاثة هي:

الموضع الأول: يحذف جواب الشرط وجوبا، إذا كان فعل الشرط ماضيا، وتقدم ما يدل عليه، نحو: هوَ ظالمٌ إن فعل[٧].

---

١ – الكشاف: ج١/٦٠٦، ج٢/٧٤، ج٤/١٣٧، وشرح الأشموني: ج٤/٣٩.

٢ – شرح الأشموني: ج٤/٣٩.

٣ – سورة العنكبوت: ٥٦.

٤ – سورة الماعون: ٢.

٥ – ينظر التبيان في إعراب القرآن: ج ٢ / ١٣٠٦، ومغني اللبيب: ج ٢/٧٤٤.

٦ – المقرب: ج١/ ٢٧٦، وشرح الرضي للكافية: ج٤/٧٣، والمغني: ج ٢/٧٤٤، وهمع الهوامع: ج٢/٤٦٣.

٧ – الإنصاف: ص ٥٠٠، ومغني اللبيب: ج٢/٧٤٤، وشرح الخضري: ج٢/١٢٥.

الموضع الثاني: إذا كان جواب الشرط ماضيا، واكتنفه ما يدل على الجواب المحذوف، نحو: هو إن فعلَ ظالم[١]، و نحو قوله - تعالى-: {**وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهۡتَدُونَ** }[٢].

الموضع الثالث: إذا تقدم جواب الشرط قسم دال عليه حذف الجواب وجوبا[٣]، وذلك ما نص عليه سيبويه بقوله: " وذلك قولك: والله إن أتيتني لا أفعل، لا يكون إلا معتمدةً عليه اليمين.

ألا ترى أنَّك لو قلت: والله إن تأتني آتك لم يجز ولو قلت: والله من يأتني آته كان محالًا"[٤].

ومن حذف الجواب قوله -تعالى-: {**وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَهُمۡ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ** }[٥]، ونحو: {**لَئِن لَّمۡ تَنتَهِ لَأَرۡجُمَنَّكَ** }[٦].

---

١ - مغني اللبيب: ج٢/٧٤٤، وشرح الخضري: ج٢/١٢٥.

٢ - سورة البقرة: ٧٠.

٣ - الكتاب ج: ٣/٨٤، وشرح الرضي للكافية: ج ٤/٣٧٣، والمفصل: ص٢٥٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ج٩/٢٢، والمقرب: ج ١/٢٧٦، وهمع الهوامع: ج٢/٤٦٣، وشرح الخضري: ٢ج/١٢٥.

٤ - الكتاب: ج ٣/٨٤.

٥ - سورة الزخرف: ٨٧.

٦ - سورة مريم: ٤٦.

فجملتا "ليقولن"، و" لأرجمنك " جواب القسم المدلول عليه باللام الأولى، وجواب الشرط محذوف [١]؛ لأنه إذا اجتمع شرط، وقسم كان الجواب للسابق، ويحذف الجواب المتأَخر؛ اكتفاءً بالجواب المتقدم [٢].

بعد هذا التمهيد الموجز عن جملة الشرط، وما يجري فيها من الحذف، تأتي جملة القول في شواهد من القرآن الكريم، منها ما حذف فيها فعل الشرط مع الأداة، ومنها ما حذف فيها الجواب.

وفيما يلي عرض للشواهد، يليها دراسة، وتعقيب:

أولا: شواهد حذف (فعل الشرط مع الأداة):

قبل الشروع في دراسة الشواهد لا يفوتني أن أذكر بأن للنحويين في حذف الشرط مع الأداة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب ابن السراج[٣]، وابن يعيش[٤]، وأبو حيان[٥]، وابن هشام في أحد قوليه[٦]، إلى جواز حذف الأداة مع الشرط إذا كان الفعل جوابا للأمر، أو النهي، أو الاستفهام، أو العرض، أو التمني، وجاز إضمارها لدلالة

---

١ – شرح الخضري: ج١٢٥/٢.

٢ – الكتاب ج: ٨٤/٣، والمفصل: ص٢٥٦، وشرح الرضي للكافية: ج ٣٧٣/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ج٢٢/٩، والمقرب: ج ٢٧٦/١، وهمع الهوامع: ج٤٦٣/٢، وشرح الخضري: ج١٢٥/٢.

٣ – الأصول في النحو: ج٢/ ١٦٢.

٤ – شرح المفصل لابن يعيش: ج٢٧٧/٤.

٥ – البحر المحيط: ج٣٦/٨.

٦ – مغني اللبيب: ج٧٤٣/٢.

هذه الأشياء عليها[١]، نحو قولهم في الأمر: آتني آتِكَ، أي: ائتني، فإِنَّك إنْ تأتني آتِكَ، والنهي: لا تفعلْ يكنْ خيرًا لكَ أي: لا تفعلْ فإِنَّكَ إن لا تفعلْ يكن خيرًا لكَ، والاستفهام: أينَ بيتك أزرك؟ أي: أين بيتك؟ إن أعلم مكان بيتك أزرك، والتمني: ليته عندنا يحدثْنَا، أي: ليته عندنا إن يكن عندنا يحدثنا، والعرض: ألا تنزل تُصب خيرًا، أي: إن تنزل عندنا تصب خيرا.

المذهب الثاني: ذهب الزمخشري[٢]، وابن هشام أيضا [٣]، والأشموني [٤] إلى جواز ذلك مطلقا، وكثيرا ما يقدر الزمخشري حذف الفعل مع الأداة [٥]، ونجد من النحاة من يعد ذلك من قبيل الاطراد، والكثرة، حيث قال الأشموني: " إنما يكون حذف الشرط قليلا إذا حذف وحده كله، فإذا حذف مع الأداة فهو كثير "[٦].

وقد عارض أبو حيان إطلاق الجواز في ذلك، حيث قال معقبا على تقديرات الزمخشري: " وكثيرًا ما يجيز هذا الرجل– يعني الزمخشري – حذف الشرط، وإبقاء جوابه، وهو لا يجوز إلا لدليل واضح؛ كأن يتقدمه الأمر، وما أشبهه مما ذكر في النحو "[٧].

---

١ – المفصل في صنعة الإعراب: ج١/٣٣٣.

٢ – الكشاف: ج١/٦٠٦، ج٢/٧٤، ج٤/١٣٧.

٣ – مغني اللبيب: ج٢/٧٤٤.

٤ – شرح الأشموني: ج٤/٣٩.

٥ – الكشاف: ج١/٦٠٦، ج٢/٧٤، ج٤/١٣٧.

٦ – شرح الأشموني: ج٤/٣٩.

٧ – البحر المحيط: ج٨/٣٦.

ومع معارضة أبي حيان للزمخشري إلا أنّه وجه بعض الآيات بما وجهها به الزمخشري، يتجلى ذلك في دراستي للشواهد بإذن الله وقد وردت شواهد كثيرة في القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الصحيحة تعزز المذهب الثاني، منها على سبيل المثال قوله – تعالى-: {بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ}[١] جعل الزجاج[٢]، والزمخشري [٣] الفاء الجزائية دالة على شرط مقدر، أي: يدل عليه السِياق، تقديره: إن كنت عاقلًا فاعبد، وذلك مقابل قوله: {أَيُّهَا ٱلۡجَٰهِلُونَ }[٤].

ونحو قوله: {يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلۡحَقِّ مِن رَّبِّكُمۡ فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ}[٥] التقدير: إن تؤمنوا يكن الإيمان خيرا.

ومن ذلك حديث النبي ﷺ لمن سأله عن ضالة الإبل: " وَمَا لَكَ وَلَهَا، مَعَهَا سِقَاؤُهَا، وَحِذَاؤُهَا، تَرِدُ الْمَاءَ، وَتَرْعَى الشَّجَرَ، فَذَرْهَا حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا "[٦].

---

١ – سورة الزمر: ٦٦.

٢ – إعراب الزجاج: ج٢ /٣٦١.

٣ – الكشاف: ج٤/١٣٧.

٤ – سورة الزمر: ٦٤.

٥ – النساء: ١٧٠.

٦ – صحيح البخاري، كِتَاب الْعِلْمِ، بَاب الْغَضَبِ فِي الْمَوْعِظَةِ وَالتَّعْلِيمِ إِذَا رأي ما يكره، رقم الحديث ٩١، ج١/ ٣٨، ٣٩.

قال العيني: "قوله: "فذرها" جملة من الفعل، والفاعل، والمفعول، والفاء واقعة في جواب شرط محذوف، والتقدير: إذا الأمر كذلك فذرها"[١].

وغير ذلك مما ورد سأبسط فيه الشرح بإذن الله تعالى.

المذهب الثالث: هو مذهب السيوطي[٢]، حيث يرى عدم جواز حذف أداة الشرط ولو كانت (إن)، وبالتالي لا يجوز حذفها مع الشرط.

وهذا القول مردود بالشواهد السابقة الذكر، وما سيرد من شواهد الحذف في القرآن الكريم، وهي كالتالي:

١. قال الله -تعالى-: { **قُلۡ فَلِمَ تَقۡتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبۡلُ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ** }[٣].

٢. وقال- سبحانه-: { **قُلۡ فَأۡتُواْ بِٱلتَّوۡرَىٰةِ فَٱتۡلُوهَآ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ** }[٤].

٣. وقال -عز وجل -: {**قُلۡ فَٱدۡرَءُواْ عَنۡ أَنفُسِكُمُ ٱلۡمَوۡتَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ** }[٥].

٤. و قال الله- عز وجل-: { **قَالُواْ فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ إِن كُنتُمۡ كَٰذِبِينَ** }[٦].

---

[١] – عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني، تحقيق: عبد الله محمود محمد، دار الكتب العلمية (بيروت – لبنان)، ط١: ج٢/١٦٤.

[٢] – همع الهوامع: ج ٢/٤٦٥.

[٣] – سورة البقرة: ٩١.

[٤] – سورة آل عمران: ٩٣.

[٥] – سورة آل عمران: ١٦٨.

[٦] – سورة يوسف: ٧٤.

٥. وقال -تعالى-: {قُلۡ فَأۡتُواْ بِكِتَٰبٖ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ هُوَ أَهۡدَىٰ مِنۡهُمَآ أَتَّبِعۡهُ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ }[١].

٦. وقال -عز وجل-: {قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ مِنَ ٱلۡمَشۡرِقِ فَأۡتِ بِهَا مِنَ ٱلۡمَغۡرِبِ }[٢].

٧. وقال -سبحانه-: { قَالَ فَخُذۡ أَرۡبَعَةٗ مِّنَ ٱلطَّيۡرِ فَصُرۡهُنَّ إِلَيۡكَ }[٣].

٨. وقال-تعالى-: {وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحۡنُ أَبۡنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥۚ قُلۡ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم}[٤].

٩. وقال -عز من قائل-: {قُلۡ فَلِلَّهِ ٱلۡحُجَّةُ ٱلۡبَٰلِغَةُۖ فَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ}[٥].

١٠. وقال- تعالى-: { قَالَ فَٱخۡرُجۡ مِنۡهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٞ }[٦].

١١. وقال - سبحانه -: { قَالَ رَبِّ فَأَنظِرۡنِيٓ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ}[٧].

وبعد عرض الشواهد إليكم آراء العلماء فيها:

---

[١] – سورة القصص: ٤٩.

[٢] – سورة البقرة: ٢٥٨.

[٣] – سورة البقرة: ٢٦٠.

[٤] – سورة المائدة: ١٨.

[٥] – سورة الأنعام: ١٤٩.

[٦] – سورة الحجر: ٣٤.

[٧] – سورة الحجر: ٣٦.

في توجيه الشواهد القرآنية السابقة من الشاهد الأول إلى الخامس قولان للعلماء فيها:

القول الأول:

{إِنْ كُنْتُمْ} شرط في كل شاهد من الشواهد السابقة، جوابه: {فَلِمَ تَقْتُلُونَ}، {فَأْتُوا بِالتَّوْرَاة}، {فَادْرَءُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ}، {فَمَا جَزَاؤُهُ }، {فَأْتُوا بِكِتَابٍ} متقدم عليه.

وهذا ما رجحه ابن عطية[١]؛ تبعا لما يراه الكوفيون من جواز تقدم جملة جواب الشرط على الشرط[٢]، وعلل ذلك في موضع آخر بقوله: "جاز تقديم جواب هذا الشرط لما كانت {إن} لا يظهر لها عمل في الماضي، ولو كانت ظاهرة العمل لما جاز تقدم الجواب"[٣].

لكن البصريين لا يجيزون ذلك، ولا يجيزون عمل ما قبل أداة الشرط فيما بعدها؛ لأن أداة الشرط لها الصدارة في الكلام[٤].

القول الثاني:

ما قاله أبو حيان: " إن (إنْ) شرطية، والجواب محذوف، والتقدير: فلم فعلتم ذلك؟ ويكون الشرط، وجوابه قد كرر مرتين على سبيل التوكيد، لكن

---

١ – المحرر الوجيز: ج ٣٩٦/١، ج٤١٦/٣، ج ٣٠/٨، ج٣٠٩/١١.

٢ – الإنصاف في مسائل الخلاف: ص ٤٩٦.

٣ – المحرر الوجيز: ج٥/ ٣٧٥.

٤ – شرح المفصل لابن يعيش: ج١١٧/٥، وشرح الرضي: ج٨٠/٤، وشرح التسهيل: ج٨٦/٤.

حُذف الشرط من الأول، وأُبقي جوابه، وهو: فلم تقتلون؟ وحُذف الجواب من الثاني، وأبقى شرطه" [١].

وبناء على قول أبي حيان يكون تقدير الآية: " إن كنتم صادقين فلم تقتلون أنبياء الله، إن كنتم صادقين فلم فعلتم ذلك "، ويقاس على ذلك بقية الشواهد.

فيكون التقدير في الشاهد الثاني: (قل إن كنتم صادقين فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين فأتوا بالتوراة).

والثالث: (قل إن كنتم صادقين فادرؤوا عن أنفسكم الموت إن كنتم صادقين فادرؤوا عن أنفسكم).

والشاهد الرابع: (قالوا إن كنتم كاذبين فما جزاؤه إن كنتم كاذبين فما جزاؤه).

والخامس: (قل إن كنتم صادقين فأتوا بكتاب من عند الله هو أهدى منهما أتبعه إن كنتم صادقين فأتوا بكتاب).

والقول الراجح:

إن الجواب محذوف وما ذُكر دليل عليه؛ لأن الأصل في الشرط أن يكون قبل الجزاء، ومرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط، ولأن الشرط سبب في الجزاء، والجزاء مسببه ومحال أن يكون المسبب مقدما على السبب[٢].

---

[١] – البحر المحيط: ج١/٤٧٥

[٢] – الإنصاف: ص ٤٩٨.

والشاهد السادس: قوله – تعالى-: { قالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ} قوله: {فَإِنَّ اللَّهَ}الفاءُ دخلت؛ إيذانا بتعلق هذا الكلام بما قبله، والمعنى: إذا ادعيت الإحياء، والإماتة، ولم تفهم فالحجة أن الله يأتي بالشمس، هذا هو المعنى[١].

وهي – أي الفاء – واقعة في جوابُ شرطٍ مقدَّرٍ، تقديره: (قال إبراهيم: إنْ زعمت، أو مَوَّهت بذلك فإن الله يأتي..)[٢].

***

والشاهد السابع: قوله – تعالى -: { فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ } قوله فخذ: قدر العلماء شرطا محذوفا قبل الفاء الواقعة جوابا للشرط، أي: إن أردت ذلك فخذ [٣].

وبدأ الخليل -؛ – مقاله بالفاء تحقيقًا؛ لما يقوله، وتصديقًا فيما تحقق من إيمانه -؛ -، وإبداء لاستحقاقه اليقين، والطمأنينة بتقرر إيمانه [٤].

***

وفي الشاهد الثامن: قوله – تعالى-: { قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ} هذه الفاء جوابُ شرط مقدَّر، وهو ظاهرُ كلام الزَّمَخْشَرِي، وقدره العلماء: (إن كنتم كما زعمتم فلم يعذبكم) [٥].

---

١ – التبيان في إعراب القران: ج ١/ ٢٠٧.

٢ – البحر المحيط: ج٢/٣٠٠، والدر المصون: ج١/ ٦٢٠.

٣ – فتح القدير: ج ٣٦٦/١، وروح المعاني: ج٢٩٢/٢.

٤ – نظم الدرر: ج٤ / ٦٦.

٥ – الكشاف: ج ٦٠٦/١، والبحر المحيط: ج ٤٦٦/٣، والدر المصون: ج ٥٠٥/٢.

بمعنى إن صحّ أنكم أبناء الله، وأحباؤه فلم تذنبون، ولم تعذبون بذنوبكم فلو كنتم كذلك على زعمكم لما كان هذا مصيركم.

***

وفي الشاهد التاسع: قوله – تعالى-: { قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ } بين قل والفاء محذوف، قدره العلماء[١]: (أداة الشرط، وفعله)، أي: فإن كان الأمر كما زعمتم فللّه الحجة البالغة [٢].

وحجة الله هي: الحجة البالغة القاطعة التي لا تبقي لأحد عذرًا؛ لذلك حذف فعل الشرط؛ تحقيرًا لشأنهم، وترفعا على مزاعمهم.

فحجته – سبحانه- وأدلته واضحة، وما سوى ذلك باطل فان مضمحل.

***

وفي الشاهد العاشر: قوله – تعالى -: { قَالَ فَاخْرُجْ مِنْهَا }.

وفي الشاهد الحادي عشر: قوله – تعالى-: {قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي }.

ففي الشاهد العاشر ثمت محذوف بين قال، والفاء في قوله (قال فأخرج) تقديره: حيث عصيت، وتكبرت فاخرج [٣].

---

١ – الكشاف: ج٢/٧٤، والبحر المحيط: ج٤/٢٤٨، والدر المصون: ج ٣/٢١٢، وروح المعاني: ج ٥/٧٠.

٢ – روح المعاني: ج٥/٧٠.

٣ – الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، لسليمان الجمل، المكتبة العامرة الشرقية (مصر): ج٢/ ٥٧١.

هذا تقدير صاحب الحاشية، والمقرر عند النحاة – كما ذكر ابن عصفور– بأن "حيث" لا تقع أداة شرط إلا إذا اتصلت بها "ما". المقرب: ج١/٢٧٤.

وأما في الشاهد الحادي عشر فالفاء واقعة في جواب شرط محذوف، مفهوم من الكلام، وقد قدر الألوسي فعل الشرط، وأداته قبل جواب الشرط المذكور "فَأَنْظِرْنِي"، أي: (إذ جعلتني رجيما فأنظرني)[١].

ونلاحظ أن المحذوف في الشاهدين (أداة الشرط وفعله) لكن الأداة في الشاهد الأول (حيث)، وفي الشاهد الثاني "إذ".

قال القيسي: " لا يجوز حذف الفعل مع شيءٍ من حروف الشرط العاملة، إلا مع (إنْ) وحدها، وذلك لقوتها وأنَّها أصل حروف الشرط" [٢].

ثم ذكر حول تقدير الشرط بعد الأداة " إذا " في موضع آخر: "وكذلك عند البصريين – عدا الأخفش -: {**إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ**}[٣]، و{**إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ**} [٤]، و{**إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ**}[٥] وشبه ذلك كله مرفوع بفعل مضمر؛

---

[١] – روح المعاني: ج٨/٦٥.

هذا تقدير الألوسي، والمقرر عند النحاة – كما ذكر ابن عصفور– بأن "إذ" لا تقع أداة شرط إلا إذا اتصلت بها "ما". المقرب: ج ١/ ٢٧٤.

[٢] – مشكل إعراب القرآن، لمكي القيسي، تحقيق: ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث (دمشق – سوريا) ط ٢، ج٢/ ٣١٦.

[٣] – سورة الانشقاق: ١.

[٤] – سورة التكوير: ١.

[٥] – سورة الانفطار: ١.

لأن (إذا) فيها معنى المجازاة، فهي بالفعل أولى، والفعل مضمر بعدها يليها، وهو الرافع للاسم، وهو كثير في القرآن"[١].

وجاء حذف الفعل مع الأداة " متى " في قول الشاعر[٢]:

متى تُؤْخَذُوا قسرًا بِظِنَّةِ عَامِرٍ ولا ينج إلا في الصفاد يزيد

أراد: (متى تثقفوا تؤخذوا).

قال الصبان: "وفي هذا البيت ردٌ على مَن شَرطَ في حذف فعل الشرط أن تكون الأداة(إنْ)"[٣].

وقول الصبان هذا لا يعول عليه، وغير واضح؛ لأنه لا دليل عليه.

وخلاصة القول في كل ما سبق:

١. يكثر حذف الشرط في القرآن الكريم قبل الجواب المصدر بالفاء.

٢. يجوز حذف فعل الشرط مع (إن) الشرطية، وقد يجوز حذفه مع غيرها من أدوات الشرط ظاهرة لا مضمرة.

---

[١] – مشكل إعراب القرآن: ج٦٦/٢.

[٢] – البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني: ج٤ / ٣٧، وفي همع الهوامع: ج ٤٦٤/٤.

اللغة: " قسرا ": قسره على الأمر قسرا: أكرهه عليه وقهره. الصحاح: ج ٣ / ٣٥٥، مادة (ق س ر).

"الصفاد ": والصَفَاد: ما يوثق به الأسير من قد، وقيد، وغل. الصحاح: ج ٣ /٦٠، مادة (ص ف د).

والشاهد قوله: { متى تؤخذوا } حيث حذف فيه فعل الشرط مع "متى"، أي: متى تثقفوا تؤخذوا، وحيث حذف الفعل يجوز معه حذف الأداة على رأي الصبان.

[٣] – حاشية الصبان: ج٣٨/٤.

٣. لا يجوز تقدم جواب الشرط المصدر بالفاء، ولا غير المصدر على الشرط؛ لأن الأصل في الشرط أن يكون قبل الجزاء، ومرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط، والشرط سبب في الجزاء، والجزاء مسببه، ومحال أن يكون المسبب مقدما على السبب.

ثانيا: شواهد حذف (جواب الشرط):

أ- إذا كان فعل الشرط ماضيا، وتقدم ما يدل عليه:

يرى جمهور النحويين[١] أن فعل الشرط في (جملة الشرط محذوفة الجواب) لابد أن يكون بصيغة الماضي، ويكون اكتنف الجواب، أو سبقه ما يدلّ عليه، وهذا ما ذهب إليه سيبويه[٢]،

فهو لا يجيز أن تأتي جملة الشرط ذات الفعل المضارع المجزوم بلا جواب.

من ذلك قوله - تعالى -: {**مَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ**}[٣].

جواب الشرط محذوف، أي: من كان يرجو لقاء الله، فليبادر بالعمل الصالح الذي يحقق رجاءه، فإن ما أجله الله -تعالى-من لقاء جزائه آت[٤].

---

[١] - الكتاب: ج٣/٦٦، ومغني اللبيب: ج٢ / ٧٤٥، وشرح ابن عقيل للألفية: ج ٤ / ٤٢، وهمع الهوامع: ج ٢/ ٤٦٢، ٤٦٣، وحاشية الخضري: ج٢ / ١٢٥.

[٢] - الكتاب: ج٣/٦٦.

[٣] - سورة العنكبوت: ٥.

[٤] - البحر المحيط: ج٧ / ١٣٧.

و من ذلك -أيضا-حديث جابر -رضي الله عنه -: " أن امرأة قالت: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلا أَجْعَلُ لَكَ شَيْئًا تَقْعُدُ عَلَيْهِ، فَإِنَّ لِي غُلامًا نَجَّارًا؟ قَالَ: " إِنْ شِئْت "، فَعَمِلَتْ لَهُ الْمِنْبَرَ "[١]

(إن شئت) جزاؤه محذوف، أي: إن شئت عملت[٢].

وقد وردت شواهد عديدة:

أولا: مع (إن) التي شرطها ماضٍ بلفظ " كان"، وهي:

١. قال -تعالى -: {فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ}[٣].

٢. وقال -سبحانه -: {قُلۡ بِئۡسَمَا يَأۡمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمۡ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ}[٤].

٣. وقال -عز وجل-: {قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ}[٥].

---

[١] – صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الاستعانة بالنجار والصناع في أعواد المنبر والمسجد، رقم الحديث: ٤٤٩، ج١/١٤٤، ١٤٥.

[٢] – صحيح أبي عبد الله البخاري بشرح الكرماني، دار إحياء التراث العربي (بيروت – لبنان)، ط ٢: ج٤/١٠٩.

[٣] – سورة البقرة: ٣١.

[٤] – سورة البقرة: ٩٣.

[٥] – سورة البقرة: ١١١.

٤. وقال -سبحانه-: {قَالَ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ }[١].

٥. وقال الله -تعالى-: {قَالُواْ ٱئۡتِنَا بِعَذَابِ ٱللَّهِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ }[٢].

وبعد عرض الشواهد إليك آراء العلماء فيها.

للعلماء في جواب الشرط فيما تقدم من شواهد توجيهان:

التوجيه الأول:

إن الجواب متقدم على الشرط، فيكون في الشاهد الأول: {أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَاءِ هَٰٓؤُلَاءِ}، وفي الشاهد الثاني: {بِئۡسَمَا يَأۡمُرُكُمۡ }، وفي الثالث: {هَاتُواْ بُرۡهَانَكُمۡ} وفي الرابع: {ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ}وفي الخامس: {ٱئۡتِنَا بِعَذَابِ ٱللَّهِ}.

وهذا رأي الكوفيين [٣]، والمبرد[٤]، وإليه ذهب ابن عطية [٥].

التوجيه الثاني:

إن الجواب محذوف، يدل عليه المذكور قبله، فيكون التقدير في الشاهد الأول: (إن كنتم صادقين فأنبئوني). والتقدير في الشاهد الثاني: (إن كنتم مؤمنين فبئسما يأمركم به إيمانكم)، وفي الثالث: (إن كنتم صادقين فهاتوا برهانكم)، وفي

---

١ – سورة المائدة: ١١٢.

٢ – سورة العنكبوت: ٢٩.

٣ – الإنصاف: ٤٩٦.

٤ – المقتضب: ج٢/٦٦.

٥ – المحرر الوجيز: ج٥/ ٣٧٥.

الشاهد الرابع: (إن كنتم مؤمنين فاتقوا الله)، وفي الخامس: (إن كنت من الصادقين فأتنا بعذاب الله).

وهذا رأي البصريين[١]، وإليه ذهب أكثر المفسرين [٢].

الراجح:

القول الثاني؛ لأن جواب الشرط نتيجة للشرط ومسبب له، ولا يتقدم السبب على مسببه، والمذكور قبل الشرط دليله.

ثانيا: يقع حذف جواب الشرط – أيضا-إذا كان الشرط ماضيا في غير لفظ "كان" كما في الآتي:

١. قال الباري – سبحانه-: {قُلۡ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنۡ عَصَيۡتُ رَبِّي عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ}[٣].

٢. وقال –تعالى-: { قُل لَّن يَنفَعَكُمُ ٱلۡفِرَارُ إِن فَرَرۡتُم مِّنَ ٱلۡمَوۡتِ أَوِ ٱلۡقَتۡلِ}[٤].

---

[١] – الإنصاف: ص ٤٩٧، ومغني اللبيب: ج٢ / ٧٤٥، وشرح ابن عقيل للألفية: ج ٤ / ٤٢، وهمع الهوامع: ج ٢ / ٤٦٢، ٤٦٣، وحاشية الخضري: ج٢ / ١٢٥.

[٢] – التبيان في إعراب القرآن: ج٣٩/١، والبحر المحيط: ج٢٩٦/١، والدر المصون: ج١٨٢/١، وفتح القدير: ج١/ ٨٤.

[٣] – الأنعام: ١٥.

[٤] – الأحزاب: ١٦.

ففي الشاهد الأول قوله تعالى: {إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي}: للعلماء في جواب الشرط فيه قولان:

القول الأول: إن الجواب متقدم [١]، مسوغه مضي الشرط.

والقول الثاني: " إنْ عصيت " شرط حُذف جوابه لدلالة ما قبله عليه، قدره العلماء: (إن عصيت ربي فإني أخاف عذاب يوم عظيم) [٢].

والفعل (أخاف) كما قال ابن عطية -في تفسير سورة الزمر-متعلق بالعصيان، والرسول ﷺ معصوم عن فعل المعصية[٣].

لكن قوله ذلك أدب مع ربه، وامتثال لأوامره، ووحيه، و قدم دليل الجواب (إني أخاف)؛ لمقام الخوف من عذاب يوم القيامة [٤]، فهذا قول خير الخلق، فكيف بالسفهاء الضالين، الذين جمعوا بين الجهل والضلال، والظلم والعناد، والتعنت، والتعجيز لرب العالمين، أفلا يخافون عذاب يوم عظيم؟! [٥]

وفي الشاهد الثاني: قوله تعالى: {**قُل لَّن يَنفَعَكُمُ ٱلْفِرَارُ إِن فَرَرْتُم مِّنَ ٱلْمَوْتِ أَوِ ٱلْقَتْلِ** } جواب الشرط للعلماء فيه قولان، كما في الشواهد الآنفة الذكر:

القول الأول:

---

١ – المحرر الوجيز: ج١٢/٥١٧.

٢ – البحر المحيط: ج٤/ ٩٠، والدر المصون: ج٣/٢٢.

٣ – المحرر الوجيز: ج١٢/٥١٧.

٤ – الدرر للبقاعي: ج ٧/ ٣٨.

٥ – تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: ص ٣٥٩.

إنه متقدِّمٌ، وهذا قول المبرد[١]، والكوفيين [٢].

والقول الثاني:

إنه محذوفٌ؛ لدلالةِ النفيِ قبلَه عليه[٣].

والقول الراجح -كما سلف-القول الثاني؛ لأن الأصل في الشرط أن يكون قبل الجزاء، ومرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط؛ لأن الشرط سبب في الجزاء، والجزاء مسببه، ومحال أن يكون المسبب مقدما على السبب.

ثالثا: ويقع حذف جواب الشرط -أيضا- إذا كان الشرط ماضيا مسبوقا بـ" أرأيت " مصدرة بهمزة استفهام كما في الشواهد الآتية:

١. قال الله – تعالى-: { قُلۡ أَرَءَيۡتَكُمۡ إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوۡ أَتَتۡكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَدۡعُونَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ }[٤].

٢. وقال الله-تعالى-: { قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِنۡ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمۡعَكُمۡ وَأَبۡصَٰرَكُمۡ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنۡ إِلَٰهٌ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَأۡتِيكُم بِهِۗ ٱنظُرۡ كَيۡفَ نُصَرِّفُ ٱلۡأٓيَٰتِ ثُمَّ هُمۡ يَصۡدِفُونَ }[٥].

---

١ – المقتضب: ج٢/٦٦.

٢ – الإنصاف: ٤٩٦.

٣ – البحر المحيط: ج٧/٢١٣، والدر المصون: ج ٥ / ٤٠٧.

٤ – الأنعام: ٤٠.

٥ – الأنعام: ٤٦.

٣. وقال -سبحانه-: {قُلۡ أَرَءَيۡتَكُمۡ إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغۡتَةً أَوۡ جَهۡرَةً هَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلظَّٰلِمُونَ}[١].

٤. وقال -عز وجل -: {قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُهُۥ بَيَٰتًا أَوۡ نَهَارًا مَّاذَا يَسۡتَعۡجِلُ مِنۡهُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ }[٢].

٥. وقال -سبحانه-: { قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمُ ٱلَّيۡلَ سَرۡمَدًا إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ مَنۡ إِلَٰهٌ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَأۡتِيكُم بِضِيَآءٍۗ أَفَلَا تَسۡمَعُونَ } [٣].

٦. وقال -تعالى-: { قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كَانَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ ثُمَّ كَفَرۡتُم بِهِۦ مَنۡ أَضَلُّ مِمَّنۡ هُوَ فِي شِقَاقِۭ بَعِيدٍ} [٤].

---

١ – الأنعام: ٤٧.

٢ – يونس: ٥٠.

٣ – القصص: ٧١.

٤ – فصلت: ٥٢.

٧. وقال الله -تعالى-: {قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كَانَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرۡتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ }[1]

وبعد عرض الشواهد السابقة يأتي توجيه العلماء فيها:

ففي الشاهد الأول: قوله -تعالى-: {أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ} للعلماء في جواب الشرط توجيهان:

التوجيه الأول:

أن جواب الشرط مذكور، وفي ذكره قولان:

القول الأول:

جواب الشرط متقدم، وهو الجملة الاستفهامية (أرأيتكم)، وهذا قول الحوفي، وهو مردود عند أبي حيان لأسباب:

١. مجيء جملة الاستفهام مصدرة بهمزة الاستفهام، وهذا لا يصح في لغة العرب؛ " لأن جواب الشرط إذا كان استفهامًا بالحرف لا يكون إلا بهل مقدمًا عليها الفاء، نحو: إن قام زيد فهل تكرمه؟ "[2].

---

[1] – الأحقاف: ١٠.

[2] – البحر المحيط: ج٤/١٣٠، ١٣١.

٢. أنه لو جاز تقدم جواب الشرط مع الهمزة فلا يجوز أن تتقدم الفاء عليها، ولا أن تتأخر عنها، فلا يجوز إن قام زيد فأتكرمه، ولا إن قام زيد أفتكرمه؟ [١].

٣. أنه إذا جاء الاستفهام جوابًا للشرط لم يكن إلا بما يصح وقوعه بعد الفاء لا قبلها، والهمزة ممتنعة عن ذلك.

٤. أنه لا يجوز تقدم جواب الشرط على الشرط، ويتبع أبو حيان في ذلك قول البصريين، فهم لا يرون جواز ذلك[٢].

القول الثاني:

إن الشرط متعلق بـ {أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ }، فيكون التركيب: (أغير الله تدعون إن أتاكم عذاب الله)، وتكون الجملة الاستفهامية { أغير الله تدعون} هي الجواب، وهذا أحد قولي الزمخشري[٣].

---

١ – البحر المحيط: ج٤/ ١٣١.

٢ – البحر المحيط: ج ١٣١/٤.

٣ – الكشاف: ج٢/٢١، ٢٢.

وهو مردود – كما سبق - عند أبي حيان؛ لأن جواب الشرط إذا كان استفهامًا بالحرف لا يكون إلا بـ(هل) مقدمًا عليها الفاء [١].

التوجيه الثاني:

أن جواب الشرط محذوف، ولهم في حذفه تقديران:

التقدير الأول:

تقديره: (من تدعون)، قاله الزمخشري [٢]، ولم يعتبر وجوب اقتران جملة جواب الشرط بالفاء إذا كانت الجملة استفهامية، لكن أبا حيان عقب عليه بقوله: " إصلاحه – يعني بذلك تقدير الزمخشري - بدخول الفاء، أي: (فمن تدعون؟)؛ لأن الجملة الاستفهامية إذا وقعت جوابًا للشرط فلا بد فيها من الفاء"[٣].

وجوز الرضي[٤] عدم اشتراط الاقتران بالفاء، وقاسه بقوله – تعالى-:

{قُلۡ أَرَءَيۡتَكُمۡ إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغۡتَةً أَوۡ جَهۡرَةً هَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا

[١] – البحر المحيط: ج٤/١٣١.

[٢] – الكشاف: ج٢/٢١.

[٣] – البحر المحيط: ج٤/١٣٠.

[٤] – شرح الرضي للكافية: ج ٤/٩٥.

ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ }[١]. وبقولـــــه: {قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ }[٢].

التقدير الثاني:

(إن أتاكم عذاب الله فأخبروني عنه أتدعون غير الله لكشفه)، وهذا ما اختاره أبو حيان[٣] لسببين هما:

١. دلالة {أرأيتكم} عليه[٤]؛ لأن "أرأيتم" تتنزل منزلة "أخبروني"، كما قال أكثر العلماء[٥]، وهي تدل على الإخبار، والاستخبار، أي: أخبروني إن أتاكم عذاب الله.

٢. أن هذا التقدير تقتضيه قواعد العربية، نظير ذلك: "أنت ظالم إن فعلت" التقدير: " أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم" فحذف، "فأنت ظالم ".

وأقصد بذلك قواعد البصريين الذين لا يرون جواز تقديم الجواب على الشرط، أما الكوفيون[٦]، والمبرد[٧]، فلا يرون بأسا في ذلك.

والراجح في هذه المسألة تقدير أبي حيان لسببين:

---

١ – الأنعام: ٤٧.

٢ – الأنعام: ٤٦.

٣ – البحر المحيط: ج ١٣١/٤.

٤ – البحر المحيط: ج ١٣١/٤.

٥ – الكشاف: ج٢١/٢، والبحر المحيط: ج١٣١/٤، والدر المصون: ج٥٥/٣، وفتح القدير: ج١٥٠/٢، وروح المعاني: ج٤٩٣/٤، ٤٩٤، والتحرير والتنوير: ج٢٣٣/٧.

٦ – الإنصاف: ٤٩٦.

٧ – المقتضب: ج ٢ /٦٦.

١. أنه لا يجوز أن يكون الجواب "أرأيتكم" المذكور مقدما على الشرط؛ لمجيء جملة الاستفهام مصدرة بهمزة الاستفهام، وهذا لا يصح في لغة العرب.

٢. أن تقدير أبي حيان أولى من كل ما ذكر؛ لدلالة المذكور عليه لفظا، ومعنى.

***

وفي الشاهد الثاني: قوله – تعالى-: {قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِنۡ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمۡعَكُمۡ وَأَبۡصَٰرَكُمۡ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم } تقدير الجواب (فأخبروني) [١]، أي: إن أخذ الله سمعكم، وأبصاركم، وختم على قلوبكم فأخبروني من إله غير الله.

***

وفي الشاهد الثالث: قوله - تعالى -: {قُلۡ أَرَءَيۡتَكُمۡ إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغۡتَةً أَوۡ جَهۡرَةً}، قدر أبو حيان جواب شرط محذوف، تقديره بناء على ما ذُكر آنفا: (فأخبروني) [٢]، أي: إن أتاكم عذاب الله بغتة، أو جهرة فأخبروني هل يهلك إلا القوم الظالمون؟

ولا يجوز أن يكون " أرأيتكم " المذكور مقدمًا، ولا وجملة الاستفهام المذكورة لاحقا لما ذُكر من أسباب[٣]. وعلى ذلك تقاس بقية الشواهد - عدا الشاهد السابع.

---

١ – البحر المحيط: ج٤/١٣١.

٢ – البحر المحيط: ج٤/١٣١.

٣ – التي ذكرها أبو حيان في ص ٢٤٦.

فيكون التقدير في الشاهد الرابع: (أرأيتم إن أتاكم عذابه بياتا أو نهارا فأخبروني[١] ماذا يستعجل منه المجرمون؟).

وفي الشاهد الخامس: (أرأيتم إن جعل الله عليكم الليل سرمدا إلى يوم القيامة فأخبروني من اله غير الله)[٢].

وفي الشاهد السادس: (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُمْ بِهِ فأخبروني[٣] مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِي بَعِيدٍ).

***

وفي الشاهد السابع: قوله تعالى: {قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ }[٤].

للعلماء في جواب الشرط توجيهان:

التوجيه الأول:

أن جواب الشرط مذكور، وفي ذكره قولان:

القول الأول: أنه متقدم، وهو جملة الاستفهام "أرأيتم"، وهذا القول مردود، وقد سبق التعقيب عليه[١].

---

١ – البحر المحيط: ج٣/١٣١.

٢ – البحر المحيط: ج٤/١٣١.

٣ – البحر المحيط: ج ٤/١٣١.

٤ – الأحقاف: ١٠.

القول الثاني: جواب الشرط هو كما نقله العلماء [٢]قوله: {فَآمَنَ واستكبرتم} وهذا القول مردود؛ لأن الجملة عطف على شهادة الشاهد من بني إسرائيل ولا رابط يربطها بجملة الشرط.

التوجيه الثاني:

أن جواب الشرط محذوف، ولهم في تقديره أقوال:

القول الأول:

إن تقديره: (أتؤمنون)، أي: (قل أرأيتم إن كان من عند الله وكفرتم به أتؤمنون) وهذا ما قاله الزجاج[٣]. وهو بعيد في نظري؛ لأنه لا المعنى يدل عليه، ولا الصناعة النحوية، فسياق الآيات سياق توبيخ، وزجر، وبيان لظلمهم، وتكذيبهم هذا من جهة المعنى.

أما من جهة الصياغة النحوية فجواب الشرط إن كان جملة استفهامية لابد لها من اقتران الفاء، ولا تحذف إلا في الضرورة.

القول الثاني:

إن تقديره: " ألستم ظالمين" [٤]، وهذا ما قاله الزمخشري، وتبعه السكاكي[٥]، والقزويني [٦].

---

١ – ص: ٢٤٦.

٢ – البحر المحيط: ج٨/٥٨، والدر المصون: ج٦/١٣٦.

٣ – إعراب القرآن للزجاج: ج٤/٤٤٠.

٤ – الكشاف: ج٤/٢٩١.

٥ – مفتاح العلوم، للسكاكي، المكتبة العلمية الجديدة (بيروت – لبنان)، ص ١٥٣.

٦ – الإيضاح في علوم البلاغة: ص ١٧١.

قال السكاكي مدعما تقدير الزمخشري بدليل لفظي بلاغي: "وترك الجزاء، وهو" ألستم ظالمين"؛ لذكر الظلم عقيبه في قوله: " إن الله لا يهدي القوم الظالمين"[١].

ورد أبو حيان هذا التقدير معللا ذلك بقوله: "وجملة الاستفهام لا تكون جوابًا للشرط إلا بالفاء"[٢] فهو يرى وجوب اقتران الفاء في جواب الشرط في مثل ذلك.

وتأتي الجملة الاستفهامية مسبوقة بهمزة الاستفهام، لكن لها حكمًا آخر عند أبي حيان، فإنْ كانت أداةُ الاستفهامِ همزةً تقدَّمَتْ على الفاء، نحو: إن تزرنا، أفما نحسن إليك؟، وإنْ كانت غيرَها تقدَّمَتِ الفاءُ عليها، نحو: إن تزرنا، فهل ترى إلا خيرًا؟ [٣].

بمعنى أن جملة الاستفهام لا تكون جوابًا إلا باقترانها بالفاء، وهي الفاء الرابطة بين الشرط وجوابه، وهي إما أن تكون مؤخرة، وإما أن تكون مقدمة، فأما كونها مؤخرة فمع الهمزة، نحو: إن جئتك أفما تُحسنُ إليّ.

وأما كونها مقدمة فمع غيرها من أداوت الاستفهام، نحو: فهل تحسن إليّ.

---

١ – مفتاح العلوم: ص ١٥٣.

٢ – البحر المحيط: ج٥٨/٨.

٣ – البحر المحيط: ج ٥٨/٨.

فقول الزمخشري: ألستم ظالمين؟ بغير فاء، لا يجوز أن يكون جواب الشرط. [١]

إلا أن السمين الحلبي[٢]تنبه لتقدير الزمخشري، حيث يرى أن تقديره كان لبيان معنى الآية الكريمة لا أن يقدر به محذوفًا تستدعيه الصناعة النحوية.

والقول الثالث:

قاله الحسن – كما نقله عنه العلماء – وهو أن تقدير الجواب: فمن أضل منكم [٣]، كما قال –سبحانه-: {**قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِۦ مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ**}[٤].

والقول الرابع:

إن تقدير الجواب: " أفتؤمنون" [٥]، وهذا القول مردود؛ لانتفاء الدلالة عليه، فليس في الآية ما يدل على هذا التقدير.

---

١ – البحر المحيط: ج٨/ ٥٨ والدر المصون: ج٦/١٣٦.

٢ – الدر المصون: ج٦/١٣٦.

٣ – البحر المحيط: ج ٨ / ٥٨، والدر المصون: ج ٦ / ١٣٦، ونظم الدرر: ج ١٨ / ٢٣٩.

٤ – سورة فصلت: ٥٢.

٥ – روح المعاني: ج ٢٦ / ١٦.

والقول الخامس:

ما نقله ابن عادل [١] عن ابن الخطيب، وهو أن جواب الشرط محذوف، تقديره: " ثُمَّ كَفَرْتُمْ"، أي: إن كان هذا الكتاب من عند الله ثُمَّ كَفَرْتُمْ به وشَهِدَ شاهدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ على صحته ثم استكبرتم لكنتم من الخاسرين.

والقول السادس:

تقدير أبي حيان [٢]، وتبعه السمين الحلبي[٣] وهو: أن جواب الشرط محذوف تقديره: "فقد ظلمتم" أي: (إن كان هذا الكتاب من عند الله فقد ظلمتم وشهد شاهد من بني إسرائِيل على مثله فآمن واستكبرتم إِن الله لَا يهدي القوم الظَّالِمِينَ).

والراجح من بين هذه الأقوال تقدير أبي حيان، والسمين الحلبي لأسباب هي:

١. أن قولهما أسلم الأقوال عن الخلاف حول وجوب اقتران الفاء، أو عدم اشتراط ذلك في جملة الاستفهام الواقعة جوبا للشرط.

٢. أنه يدل عليه قوله: {إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ } وتقدير الزمخشري يتفق مع ذلك معنى، ودلالة.

---

١ – اللباب في علوم الكتاب: ج ١٧ / ٣٨٦.

٢ – البحر المحيط: ج٨ /٥٨.

٣ – الدر المصون: ج٦/١٣٦.

٣. أن هذا التقدير أقرب لسياق الآية، فهو - سبحانه - يذكر استكبار هؤلاء المكذبين بالقرآن المسارعين إلى الكفر، والعصيان بعدما جاءتهم الآيات وكيف أنهم قابلوها بالشك، والريب، فظلموا أنفسهم ظلما، محققا، لا هداية معه، ولا رشاد.

فكان لجواب الشرط المقدر دلالة واضحة أغنت عن ذكره.

ب: يحذف جواب الشرط إذا تقدمه قسم دال عليه:

إذا اجتمع شرط وقسم ولم يتقدم عليهما ما يطلب الخبر حُذف جواب المتأخر منهما[١]؛ لدلالة جواب الأول عليه، والقسم أكثر عرضة للإلغاء من الشرط، ويعلل الرضي ذلك تعليلا فقهيا لغويًا بقوله: "لكن القسم أكثر إلغاءً من الشرط؛ لأنه أكثر دورانا في الكلام، حتى رفع الله المؤاخذة به بلا نية، لتمرن ألسنتهم عليه، وسماه لغوا، فقال -تعالى-: {لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغۡوِ فِيٓ أَيۡمَٰنِكُمۡ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتۡ قُلُوبُكُمۡۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٞ}"[٢].

ثم نجده يقول: " وأيضا، تأثيره - يعني القسم - في الأصل في معنى الجواب أقل من تأثير الشرط في جواب؛ لأن القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه، فهو

---

١ - الكتاب: ج ٣/ ٨٤، وشرح الرضي للكافية: ج٣٧٣/٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ج١٤١/٥، والمقرب ج٢٧٦/١، ٢٠٨، والتسهيل: ج٢١٥/٣، ٢١٦، وارتشاف الضرب: ج١٧٨٣/٢، ومغني اللبيب: ج٢٦٢/١.

٢ - سورة البقرة: ٢٢٥، وينظر شرح الرضي للكافية: ج ٤/ ٣٧٥.

كالزائد الذي يتم معنى الكلام بدونه، والشرط مورد في جوابه معنى لم يكن فيه، وهو التوقيف، فكانت أداة القسم أليق بالإلغاء عن جوابه، من أداة الشرط "[١].

فإن تقدم الشرط على القسم، نحو قولنا: إن قام زيد والله يقم عمرو، جزم الجواب "يقم" بحرف الجزاء، وألغي القسم؛ لأنه حشو[٢]؛ ومن ثم يجب اعتبار الشرط؛ لصدارته.

ويجوز اعتبار القسم لإمكانه، نحو: إن قام زيد فوالله ليقومن عمرو، فيكون القسم، وجوابه جوابا للشرط[٣].

وإن تقدم القسم على الجواب فإما أن يتقدم على القسم ما يطلب الخبر، كالمبتدأ، والناسخ، ونحوه[٤]، فيكون الجواب للشرط، ويلغى القسم، نحو قولهم: أنا واللَّه إن تأتني لا آتك: يقول سيبويه مبينًا سبب ذلك: "لأن هذا الكلام مبني على "أنا"، ألا ترى أنه حسن أن تقول: أنا –والله- إن تأتني آتك، فالقسم هاهنا لغوٌ"[٥].

وإما أن يتقدم القسم الجواب، ظاهرا، أو مقدرا، وبعده الشرط، ولم يتقدمهما ما يطلب الخبر، كما قال سيبويه: " واللَّه إن أتيتني لا أفعل، لا يكون إلا معتمدةً عليه اليمين، ألا ترى أنَّك لو قلت: والله إن تأتني آتك لم يجز ولو قلت

---

١ – شرح الرضي للكافية: ج ٤/ ٣٧٥.

٢ – شرح المفصل لابن يعيش: ج ١٣١/٥، وارتشاف الضرب: ج٤/ ١٧٨٣.

٣ – شرح الرضي للكافية: ج٤/ ٣٧٦.

٤ – الكتاب: ج٣/ ٨٤، وشرح الرضي للكافية: ج٣٧٣/٤.

٥ – الكتاب: ج ٨٤/٣.

والله من يأتني آته كان محالًا "[١]، أي: الواجب اعتبار القسم دون الشرط، فيجعل الجواب للقسم ويستغنى عن جواب الشرط؛ لقيام جواب القسم مقامه[٢].

لأن قولنا: والله إن تأتني آتك، الجواب مجزوم مما يدل على أنه جواب شرط لا جواب قسم، وهذا ممتنع، ومحال عند سيبويه.

وقد ورد خلاف ذلك شعرا، ونثرا من فصيح الكلام، فكان الجواب للشرط مع تقدم القسم، وإن لم يتقدم ذو خبر، ومنه قول الأعشى [٣]:

لَئِنْ مُنِيتَ بِنا عَنْ غِبّ مَعْرَكةٍ لا تُلْفنا عَنْ دِماءِ القَوْمِ نَنْتَفِلُ

وقد جوزا ذلك الفراء[٤]، وابن مالك[٥]، وجعلا الجواب للشرط ولو تأخر، ونجد من أَوَلَه، وجعل اللام في "لئن" زائدة كابن هشام[١]، ومن حمله على القلة كابن عقيل [٢].

---

١ – الكتاب: ج ٣/ ٨٤.

٢ – شرح الرضي للكافية: ج٣٧٣/٤.

٣ – من البسيط والبيت في ديوانه: ص ٦٣، وشرح الرضي للكافية: ج ٤/ ٣٧٦، وشرح الكافية الشافية: ج ٨٠٥/٢، وخزانة الأدب: ج ١١/ ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٣.

اللغة: "غِبّ" غِبُّ الأَمْرِ ومَغَبَّتُه أي: عاقبتُه وآخِرُه وغَبَّ الأَمرُ صارَ إِلى آخره، ينظر لسان العرب: ج١ / ٦٣٤، مادة (غ ب ب).

" ننتقل " انْتَفَلَ من الشيء أي: انْتَفى وتبرَّأَ منه. ينظر لسان العرب: ج٦٧٢/١١، مادة (ن ف ل).

والشاهد قوله: {لئن منيت} على أنه يجوز بقلة في الشعر، أن يكون الجواب للشرط مع تأخره عن القسم، فإن لام "لئن" موطئة للقسم، وقوله: لا تلفنا جواب الشرط دون القسم، بدليل الجزم.

٤ – معاني القرآن: ج ٦٦/١، ٦٩، ج ١٣٠/٢.

٥ – شرح الكافية الشافية: ج ٢/ ٨٨٨، ٨٨٩.

وقد يرد القسم في أول الكلام، وبعده أداة الشرط، سواء كانت (إن)، أو (لـو)، أو(لـولا)، أو أسـماء الشـرط، أمـا فـي (إن) فكقولـه - تعـالى-: {لَئِنْ أُخْرِجُواْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُواْ لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَـٰرَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ }[٣].

وأمـا فـي (لـو) فكقولـه -تعـالى-: { كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ * لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ}[٤]، والـلام جـواب القسـم، لا جـواب (لـو)، ولـو كانـت جواب (لو)، لجاز حذفها، ولا يجوز في مثله[٥].

وفيما يلي عرض لشواهد حذف جواب الشرط؛ استغناء عنه بجواب القسم المذكور، يليها دراسة، وتعقيب:

١. قال -سبحانه-: { قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِى رَبِّى لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ}[٦].

---

[١] – مغني اللبيب: ج ٢٦٣/١.

[٢] – شرح ابن عقيل للألفية: ج ٤ / ٤٥.

[٣] – سورة الحشر: ١٢.

[٤] – سورة التكاثر: ٥، ٦.

[٥] – شرح الرضي للكافية: ج ٤/ ٣٧٤.

[٦] – الأنعام: ٧٧.

٢. وقال -تعالى -: { وَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ لَئِنِ ٱتَّبَعْتُمْ شُعَيْبًا إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ}[١].

٣. وقال -سبحانه -: {قَالُواْ لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ} [٢].

٤. وقال الله -تعالى-: { قَالُواْ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّآ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ }[٣].

٥. وقال -عز وجل-: {قَالَ لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ}[٤].

٦. وقال -تعالى-: {قَالُواْ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَٰنُوحُ لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمَرْجُومِينَ} [٥].

---

١ – الأعراف: ٩٠.

٢ – الأعراف: ١٤٩.

٣ – يوسف: ١٤.

٤ – الشعراء: ٢٩.

٥ – سورة الشعراء: ١١٦.

٧. وقال الباري-جل في علاه-: {**قَالُواْ لَئِن لَّمۡ تَنتَهِ يَٰلُوطُ لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُخۡرَجِينَ**}[١].

من خلال ما سبق نلاحظ دخول "لام" على أداة الشرط في جميع الشواهد، وهذه اللام تسمى بـ"اللام الموطئة للقسم" [٢]، وسميت كذلك؛ لأنها وطأت، ومهدت للجواب[٣].

وتسمى – أيضًا-: المؤذنة [٤]؛ لأنها تدخل على أداة شرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها، لا على الشرط [٥].

فإن كان القسم مذكورًا لم تلزم، وإن كان محذوفًا فإنها تذكر غالبًا [٦]، وأكثر ما تدخل على "إنْ"، وقد تدخل على غيرها [٧].

ففي الشواهد السابقة قدر العلماء[٨] جواب شرط محذوف، أغنى عن ذكره جواب القسم المذكور.

---

١ – سورة الشعراء: ١٦٧.

٢ – المفصل في صنعة الإعراب: ج١/٤٥٠، وشرح الرضي للكافية: ج٤/ ٣٧٩، والجنى الداني في حروف المعاني: ص ١٣٧، ومغني اللبيب: ج١/٢٦٢.

٣ – الجنى الداني: ١٣٧، ومغني اللبيب: ج١/٢٦٢.

٤ – الجنى الداني: ١٣٧، ومغني اللبيب: ج١/٢٦٢.

٥ – مغني اللبيب: ج ١/٢٦٢.

٦ – شرح الرضي للكافية: ج٤/ ٢٥٦، والجنى الداني: ١٣٧.

٧ – الجنى الداني: ١٣٧، ومغني اللبيب: ج١/٢٦٢.

٨ – الكشاف: ج٢/١٢٦، ٤٣١، والبحر المحيط: ج٤/٣٤٧، وفتح القدير: ج٢/ ٢٩١، وروح المعاني: ج٤/١٥١، والتحرير والتنوير: ج٩/ ١٣.

وجواب القسم في الشاهد الأول قوله: {لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ}، وفي الشاهد الثاني قوله: {إِنَّكُمْ إِذًا لَخَاسِرُونَ}، وفي الثالث قوله: { لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ}، وفي الرابع قوله: {إِنّا إِذًا لَخَاسِرُونَ}، وفي الشاهد الخامس قوله: {لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ }، وفي السادس قوله: {لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمَرْجُومِينَ}، وفي الشاهد السابع قوله: { لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمُخْرَجِينَ }.

قال الزمخشري: إن الجواب المذكور (جواب القسم) سد مسد الجوابين [١] – يعني جواب القسم والشرط – فلا حذف حينئذ على قوله.

لكن أبا حيان رد عليه بما قاله النحاة؛ حيث قال: "إنّ جواب الشرط محذوف؛ لدلالة جواب القسم عليه، ولذلك وجب مضي فعل الشرط" [٢].

ثم يتابع أبو حيان رده حول ما ذكره الزمخشري في موضع آخر، فيقول: " من حيث تفسير المعنى لا تفسير الإعراب يسد مسدهما فيمكن أن يقال؛ وأما من حيث تفسير الإعراب فلا يصح "[٣].

ويواصل رده معللا فساد قول الزمخشري من حيث الصنعة النحوية، فيقول: "لأن كلًا منهما، أعني: الشرط والقسم، يطلب جوابًا على حدة، ولا يمكن أن يكون هذا محمولًا عليهما؛ لأن الشرط يقتضيه على جهة العمل فيه، فيكون في موضع جزم، والقسم يطلبه على جهة التعلق المعنوي به بغير عمل فيه، فلا موضع

---

١ – الكشاف: ج١٢٦/٢، ٤٣١.

٢ – البحر المحيط: ج٣٤٧/٤.

٣ – البحر المحيط: ج ٥٣٣/٢.

له من الإعراب، ومحال أن يكون الشيء الواحد له موضع من الإعراب، ولا موضع له من الإعراب"[١].

وخلاصة القول:

١. إذا اجتمع شرط، وجزاء حُذف جواب المتأخر منهما؛ لدلالة جواب الأول عليه.

٢. إن تقدم الشرط على القسم فإنه يجوز فيه أمران: جزم الجواب، وإلغاء القسم، أو اعتبار القسم مع الشرط.

٣. إن تقدم القسم على الشرط فإن له حالتين:

الحالة الأولى:

أن يتقدم على القسم ما يطلب الخب، كالمبتدأ، واسم كان، ونحوه فيكون الجواب للشرط، ويلغى القسم.

الحالة الثانية:

أن يتقدم القسم الجواب، ولم يتقدمهما ما يطلب الخبر، فيكون الاعتبار حينئذ للقسم دون الشرط، عند سيبويه وأكثر النحاة، فيجعل الجواب للقسم، ويستغنى عن جواب الشرط، وهو الراجح؛ لقيام جواب القسم مقامه.

٤. دخول "لام" على أداة الشرط تسمى باللام الموطئة للقسم، وتسمى -أيضًا-: المؤذنة للإيذان بأن الجواب بعدها مبني على قسم، لا على شرط قبلها.

---

[١] – البحر المحيط: ج٢/٥٣٣.

□الخاتمة

بعد أن تفيئت ما قسم الله لي من شرح، وإسهاب في ذكر حذف جملة الشرط في القرآن، وأثر ذلك على الصنعة، ودلالتها على المعنى، وما وقفت عليه من بديع صنع الله في الكلم، وما كساه من نضارة لا تبليها أحقاد الحاسدين، ولا يبددها تشكيك المبطلين، أعرج على وقفات، ألمّ فيها نتاج ما خرجت به من دراستي، وأعيدها في أخصر ما أقدر عليه.

١. يكثر حذف الشرط في القرآن الكريم قبل الجواب المصدر بالفاء بعد القول، كقوله تعالى: { **قُلۡ فَلِمَ تَقۡتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبۡلُ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ** }[1]، والتقدير: إن كنتم صادقين فلم تقتلون أنبياء الله.

٢. يجوز حذف فعل الشرط مع (إن) الشرطية، وقد يجوز حذفه مع غيرها من أدوات الشرط ظاهرة لا مضمرة. كقول الشاعر:

فمن نحن نُؤمنْه يبتْ وهو آمن ومن لا نُجِرْهُ يُمسِ منا مفزّعا

أي: فمن نؤمنه نحن نؤمنه

٣. لا يجوز تقدم جواب الشرط المصدر بالفاء، ولا غير المصدر على الشرط؛ لأن الأصل في الشرط أن يكون قبل الجزاء، ومرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط، والشرط سبب في الجزاء، والجزاء مسببه، ومحال أن يكون المسبب مقدما على السبب.

---

[1] – سورة البقرة: ٩١.

وبعد: فإني آمل أن أكون قد وفقت في تقديم تصّور عن حذف جملة الشرط في القرآن، وأسأله – تعالى- أن يتقبل عملي قبولاً حسنًا، ويجعلها في خدمة القرآن الكريم، واللغة العربية، وما يكون فيها من خير فمن الله أولاً، وما كان غير ذلك فمن نفسي..

والله أسأل التوفيق والسداد في القول والعمل

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المراجع

- ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ).
تحقيق: د/ رجب عثمان، مكتبة الخانجي (القاهرة – مصر)، ط ١، ١٤١٨ هـ -١٩٩٨م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، لأبي البركات الأنباري، (ت: ٥٧٧هـ).
تحقيق: د/ جودة مبروك محمد، مكتبة الخانجي(القاهرة – مصر) ط١.
- البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان، (ت: ٧٤٥ هـ).
تحقيق: د/عادل أحمد، د/ علي معوض، دار الكتب العلمية، (بيروت – لبنان)، ط٢، ١٤٢٨هـ.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، (ت: ٦١٦هـ). تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- التحرير والتنوير، لمحمد بن طاهر بن عاشور، (ت: ١٢٩٦هـ).
الدار التونسية للنشر، (تونس – تونس)، ١٨٨٤.
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، للشيخ /عبد الرحمن بن ناصر بن السعدي.
تحقيق: د. عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط ١.

- جامع البيان في تأويل القرآن، لأبي جعفر بن جرير الطبري، (ت: ٣١٠ هـ). دار الكتب العلمية، (بيروت – لبنان)، ط ١، ١٤١٢هـ.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، (ت: ٣٩٢هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، (بيروت – لبنان)، ط ٢، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ / محمد عضيمة. دار الحديث (القاهرة – مصر)، ١٤٢٥ هـ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لشهاب الدين أبي العباس بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، (ت٧٥٦هـ). تحقيق: علي محمد، عادل أحمد، جاد مخلوف، زكريا عبد المجيد، دار الكتب العلمية (بيروت – لبنان)، ط ١، ١٤١٤ هـ.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين السيد الألوسي، (ت: ١٢٧٠هـ). تحقيق فؤاد سراج عبد الغفار، المكتبة التوفيقية (القاهرة – مصر).
- شرح التسهيل: لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي، (ت: ٦٧٢ هـ). تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، (ت: ٣٩٣ هـ).

تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، (بيروت – لبنان)، ط ٤، ١٩٩٠م.

- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي الشوكاني، (ت: ١٢٥٠ هـ).

مؤسسة الريان (بيروت – لبنان)، ط ٣، ١٤٢٣ هـ.

- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، (ت: ٨١٧ هـ).

تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة (بيروت – لبنان)، ط١، ١٤٠٦هـ.

- كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت: ١٨٠ هـ).

تحقيق / عبد السلام محمد هارون، دار الجيل (بيروت – لبنان)، ط ١.

- كتاب العين، للخليل الفراهيدي: (ت: ١٧٥هـ).

تحقيق: د/ مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، ط ٢، ١٤٠٩ هـ.

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، (ت: ٥٣٨).

تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، (بيروت – لبنان) ط ٤، ١٤٢٧ هـ.

- المحرر الوجيز، لابن عطية محمد عبد الحق الأندلسي، (ت: ٧٤٥ هـ).

تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، (بيروت -لبنان)، ط ١، ١٣٩٨ هـ.

- مغني اللبيب، لابن هشام، (ت: ٧٦١).

تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية (بيروت – لبنان)، ١٤٢٧ هـ.

- مفتاح العلوم، للسكاكي، (ت: ٦٢٦ هـ).

المكتبة العلمية الجديدة (بيروت – لبنان).

- المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، (ت: ٥٣٨)

تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، (بيروت – لبنان)، ط ١، **١٩٩٣**م.

- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت: ٢٨٥).

تحقيق / الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، (القاهرة – مصر)، ط ٣، ١٤١٥ هـ.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت: ٩١١).

تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية (بيروت –لبنان)، ط ١، ١٤١٨ هـ.